يعتمد فقط ما يلي
يحظر النشر قبل الإلقاء

الخطاب الافتتاحي

للسيد رئيس الجمهورية جاك شيراك

المؤتمر الدولي لدعم لبنان

***

باريس – مركز المؤتمرات الدولية

الخميس ٢٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٧

أصحاب السمو

السيد الأمين العام للأمم المتحدة

السادة الرؤساء

السادة رؤساء الوزراء

السيدات و السادة الوزراء

أصحاب السعادة

أصدقائي الأعزاء من لبنان

نحن مجتمعون اليوم هنا لنؤكد على واجب الصداقة والتضامن الذي يربطنا ببلد حامل رسالة وله حضارة عريقة. بلد لم تخنق فيه قرقعة السلاح ابدا حوار الثقافات. بلد مصر في رغبته في أن يولد من جديد، بلد يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى دعم المجتمع الدولي بالاجماع.

أود أن أشكر كل واحدة وكل واحد منكم على استجابتكم لدعوتنا، وبعضكم جاء من مناطق بعيدة. وإني شخصيا متأثر جدا ببادرة التضامن هذه التي توجهونها من خلال مشاركتكم في هذا اللقاء إلى الشعب اللبناني ككل. أنا على يقين بأن كل اللبنانيين يتقاسمون هذا الشعور بالعرفان بالجميل.

لبنان، أرض امتزاج الحضارات، الذي كثيرا ما عانى من النزاعات الإقليمية، عاش مرة أخرى في الصيف الماضي مواجهات مرعبة خلفت الحداد و الدمار.

هذه الأحداث المأساوية ذكرت بالحاجة الملحة لأن تؤكد الدولة اللبنانية على سلطتها المطلقة على كل أراضيها كما يليق بكل دولة مستقلة وذات سيادة. وشددت هذه الأحداث أيضا على ضرورة إيجاد حل مستدام للمشاكل التي تسببت في هذه الأزمة التي لم يسبق لها مثيل. وفي هذا السياق يوفر قرار مجلس الأمن ١٧٠١ الذي سمح بوضع حد للقتال إطارا مواتيا لحلها.

منذ تلك الفترة، تم التوصل إلى انجازات حقيقية. فلقد واجهت الحكومة اللبنانية الشرعية والقوات التي تدعمها والمنبثقة عن انتخابات ديمقراطية هذه التحديات، وبذلت جهودا شجاعة خاصة فيما يتعلق بنشر الجيش في الجنوب. وهنا احيي جأش وكفاءة الجنود اللبنانيين.

بالتأكيد، لا تزال هناك امور كثيرة يجب القيام بها. إن تطبيق القرار ١٧٠١ يفترض احترام حظر الأسلحة غير المشروعة من طرف كل الدول وخاصة دول المنطقة. وهو يتطلب أيضا وقف انتهاك سيادة لبنان، وخاصة مجاله الجوي.

لكن علينا أن نتطلع إلى أبعد من ذلك. لقد آن الأوان، بالتنسيق الوثيق مع الأمين العام للأمم المتحدة، الذي أحيي وجوده وأرحب بمشاركته في هذا المؤتمر، للشروع في تنفيذ كل جوانب القرار ١٧٠١. وهكذا سنتمكن من تسوية مسألة مزارع شبعا، وهي مسألة حاسمة لأسباب عدة وكذا مسألة إطلاق سراح الجنود الأسرى.

كم يسعدني أن ألاحظ أن المجتمع الدولي يعمل في هذا المجال بحزم وتماسك. ويؤكد نشر قوات الأمم المتحدة في لبنان (UNIFIL) بموافقة كل الأطراف، بعد تغييرها من حيث العدد والإمكانيات، على مدى هذا الحزم والتصميم. أضيف أن كل قرارات الأمم المتحدة بشأن لبنان دون استثناء، تستهدف مساعدة هذا البلد على استعادة سيادته الكاملة المطلقة. ينبغي تطبيق هذه القرارات.

لكن ينبغي أيضا الإعراب عن التضامن الدولي من خلال مساعدة لبنان على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

أصدقائي الأعزاء، إن اجتماعنا اليوم يعني أيضا إعادة التأكيد على التزامنا بدعم لبنان في جهوده الرامية إلى مواجهة تحديات إعادة البناء على المدى الطويل.

سمح مؤتمر ستوكهولم الذي انعقد في أغسطس/آب الماضي، بعد الخروج من النزاع، بتعبئة الطاقات للاستجابة للحاجيات الأكثر إلحاحا. وأود أن أحيي التزام السويد التي اتخذت هذه المبادرة السخية والضرورية.

الرهان اليوم يتمثل في إعطاء لبنـــان على مدى أطـــول، كل الفرص ليقوم بعملية التحديث. وبالتالي اقترحت بالتنسيق الوثيق مع الحكومة اللبنانية التي ينبغي دعم جهودها، وبالدعم الحاسم للمملكة العربية السعودية وللولايات المتحدة ، عقد هذا المؤتمر الدولي الذي يندرج في نفس السياق ومؤتمري باريس واحد وباريس إثنين، هذين المؤتمرين الذين اضطلع بمبادرتهما وتصميمهما السيد رفيق الحريري، الذي أود اليوم الإشادة به باسمكم جميعا وبطريقة رسمية.

دولة رئيس الوزراء، لقد أسهمتم عن كثب عام ٢٠٠٢ بصفتكم وزيرا للمالية في الجهود التي بذلها دولة الرئيس رفيق الحريري لإعادة انعاش بلدكم. وأنتم تضطلعون اليوم بمسؤولية مواصلة هذه المهمة.

إن برنامج الإصلاح الذي أعدته وتبنته حكومتكم في ٤ يناير/كانون الثاني الماضي يستجيب لهذه المتطلبـــات. هو برنامج يطمح إلى إعادة البنـــاء وانتعاش النشاط الاقتصادي والتحكم في العجز العام وسداد ديون الدولة. كما أن الاستقرار النقدي الذي أراد رفيق الحريري تحقيقه والذي يعتبر المحافظ رياض سلامه ضامنا يقظا له ومحترما، هو الشرط الأساسي للحصول على ثقة المجتمع المالي. فهو يشكل بالإضافة إلى الإصلاحـــات القطاعيـــة والاجتماعية، خريطة طريق طموحـــة وواقعية في نفس الوقت، أكد على نوعيتها الخبراء الدوليين الذين كانوا مجتمعين هنا

بالذات قبل أسبوعين. سيسمح هذا البرنامج بوضع حد لهجرة الشباب، وخلق فرص جديدة وتحديث اقتصاد البلاد.

ويرى الجميع أنه لا بد من أن يقدم المجتمع الدولي دعما ماليا كبيرا وفوريا لمصاحبة هذه الجهود. هذه المساعدة حاسمة خاصة ونحن نتطلع إلى برنامج صندوق النقد الدولي مع لبنان.

نعلم أيضا أن الاستقرار المالي ضروري للاستقرار السياسي في لبنان. في هذا السياق فإنه من الضروري أن يتم التحكم بالدين بشكل مستدام وله مصداقية، وقد وصل بعد الأعمال العدوانية للصيف الماضي إلى أكثر من ١٨٠ في المائة من الثروة الوطنية.

انطلاقا من هذه الروح، فإن فرنسا ستشارك كل المشاركة في هذا الجهد. على غرار ما فعلته في ٢٠٠٢، فهي ستقدم مساعدة مهمة في شكل قرض بشروط جد تفضيلية بقيمة ٥٠٠ مليون يورو سيدفع أكثر من نصفه هذه السنة بالتنسيق مع برنامج الحكومة اللبنانية الخاص بالاستجابة لحاجيات تمويل لبنان في ٢٠٠٧. أذكر بقدرات لبنان التي ثبتت تاريخيا، وهو لم يخل أبدا في الوفاء بالتزاماته. تنوي فرنسا التي تسعى إلى الاستجابة بأفضل الطرق لاحتياجات كل اللبنانيين، تعبئة إمكانياتها بالتنسيق الوثيق مع الحكومة اللبنانية، في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية خطوة خطوة.

الأصدقاء الأعزاء، الجميع على إلمام بالصعوبات التي يعاني منها لبنان اليوم. من البديهي أنه على اللبنانيين قبل كل شيء استئناف حوار بناء ما بينهم والاتحاد لتجاوز هذه الصعوبات. فرنسا، على غرار كل أصدقاء بلاد الأرز، عملت دوما وأبدا لمساعدة كل اللبنانيين على العودة إلى طريق الوحدة خدمة للمصلحة الوطنية. على كل الجهات الفاعلة المسؤولة، خاصة تلك الموجودة في المنطقة، أن تعمل في هذا الاتجاه.

الجميع يعلم بأن استقرار لبنان أساسي لاستقرار كل المنطقة. وهذا المؤتمر الذي يجمعنا يتوجه إلى كل اللبنانيين، كما أن مطامحه تندرج في المستقبل. فهو يمثل موعدا حاسما وفرصة فريدة من نوعها للتأكيد مجددا وبقوة على أملنا بأن يصبح لبنان موحدا، مجتمعا، يتمتع بسيادته ويحترم كل مكوناته.

إن مشاركتكم من حيث تنوع الوفود والمستوى العالي من التمثيل لهي إشارة قوية جدا بالنسبة للبنان واستقرار المنطقة. أشكركم على ذلك وعلى ما أعتبره من الآن مكسبا قويا لمؤتمرنا.

أعطي الآن الكلمة للسيد السنيورة ليعرض عليكم المبادئ التوجيهية لخطة الحكومة الجريئة والإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحديث الاقتصاد والحد من عجز الميزانية. سيعرض علينا أيضا الإجراءات التي اتخذها محافظ مصرف لبنان بشأن سياسة المصرف المركزي وإسهام المجتمع المالي اللبناني.

بعدها سأطلب من مختلف المشاركين الإعراب عن انطباعهم، مبتدئا بممثلي المؤسسات الدولية الرئيسية وعلى رأسهم السيد بان كي- مون الذي أحييه مجددا وأشكره على تكريم فرنسا، إذ هو يقوم اليوم بأول زيارة دولية له بصفته أمينا عاما للأمم المتحدة.